الأهرام الاقتصادى

مستقبل الصناعة فى مصر

دكتور مهندس نادر رياض

ملحق يوزع مع عدد ٥/٩/١٩٩٤

دراسه عن

مستقبل الصناعه في مصر

دكتور مهندس نادر رياض

==========

مقدمه : يعيش العالم حالياً حركة تحول رئيسيه بدأت ولازالت مستمره شملت مختلف الجوانب الأقتصاديه والسياسيه والأجتماعيه كما يشهد ثوره تكنولوجيه طاغيه تفوق كل التصورات .

ولعل أهم المتغيرات العالميه التي لها إنعكاساتها في المجال الصناعي ما يلي:

- التحول من المجتمع الصناعى الي مجتمع ما بعد الصناعه (مجتمع المعلومات).
- التحول من التكنولوجيا المحدوده والبسيطه الى المستوي التكنولوجي الأعلي والأكثر تعقيداً .
- التحول من إهتمامات ورؤي وحسابات المدي القصير الي اهتمامات المدي البعيد ومن ثم زيادة الأهتمام بالتخطيط الأستراتيجي .
- التحول من النظم المركزيه في الأداره والأنتاج الي النظم اللامركزيه .
- التحول من الأعتماد علي التبعيه الكامله داخل المؤسسات والمنظمات العملاقه الي وضع يقتصر فيه دور تلك المؤسسات علي التخطيط الأستراتيجي ويعظم فيه دور الفرد والقسم والأداره علي المستويات المتوسطه والصغيره .
- التحول من التنظيمات الهرميه الي التنظيمات التداخليه المعتمده علي التفاعل والتكامل بين عناصر التنظيم المختلفه في صورة حلقات متداخله علي اختلاف مستوياتها.
- التحول من التفكير الصناعي ذي البدائل المتعارضه الي التفكير ذي البدائل المتكامله والمتداخله .
- التحول من نظم الديمقراطيه النيابيه داخل الأتحادات الصناعيه الي نظم ديمقراطيه المشاركه .
- التحول عالمياً وقومياً الي الأخذ بأقتصاديات السوق الحر وتحرير التجاره والأخذ بالأتجاه

المتزايد نحو الخصخصه والأنضمام للأتفاقيات الدوليه المنظمه لتحرير التجاره الخارجيه بما في ذلك من أحترام المواثيق و الضوابط الدوليه مثل أتفاقية الجات المانعه لسياسات الأغراق والمنافسه الغير مشروعه والأحتكارات السيئه المختلفه .

وواقع الأمر أن التحولات الكبري هذه الدائره علي الساحه الدوليه قد أنتجت توزيعاً جديداً للقوي يعتمد في أساسياته علي الأيجابيات الأقتصاديه في ظل الأنتاج العالمي وتعظيم حجم الفرد وحقه في الأختيار كحق أصيل لا يمكن التنازل عنه ، وتحرير التجاره الدوليه وإزالة كافة العوائق أمام إنتقال السلع والخدمات والمعلومات ورؤوس الأموال والتكنولوجيا عبر الدول ، في ظل تواجد لحركة نشطه لتعميق الأندماج والتكامل التجاري والأقتصادي بين المناطق المختلفه من العالم .

وبذلك فقد أصبح الأقتصاد هو عصب الحياة ومعيار القوه والتقدم في عالمنا المعاصر .

ونحن في مصر لا نستطيع بأي حال من الأحوال بناء إقتصاد قوي إلا بزيادة إنتاجنا وذلك من خلال توسيع قواعد الأنتاج ، ولا يتحقق ذلك إلا إذا كان التوسع في القواعد الأنتاجيه مرتبط بزيادة القدره علي التصدير كنتيجه مستهدفه ومخطط لها من البدايه .

وإذا كنا نركز علي التنميه الصناعيه كعنصر حاكم لبناء إقتصاد قوي فلابد لنا أن نتناول بالدراسه والتحليل واقع حاضرنا الصناعي وتأثير المتغيرات العالميه عليه وأستقراء التحديات التي تواجهه ، والتركيز علي جوانب القوه ودعمها بما يزيد من إيجابياتها والعمل بفاعليه علي التخلص من كافة السلبيات التي تعترض طريق الصناعه المصريه وصولاً الي إحداث نهضه شامله لها .

والأمر ليس بخاف أنّ مناقشة قضية مستقبل الصناعه في مصر علي المستوي القومي لا يجب بأي حال من الأحوال أن يتم بمعزل عن المتغيرات الدوليه وما يواكبه من تحديات ستضطر صناعتنا الوطنيه حتماً من مواجهتها وتأثير تلك المتغيرات العالميه علي الجانب السلبي وصولاً للتفاعل مع إيجابياتها اعترافاً بالحقائق الثابته من أننا لا نملك أن ننعزل عن العالم كما لا نملك نتائج عدم الأعتراف بنا علي الخريطه الدوليه .

مقومات الصناعه في مصر

أولاً : تكلفة الصناعه المصريه :

ينبغي أن نأخذ في الأعتبار عدة عوامل تؤدي مجتمعه أو منفرده الي ارتفاع تكلفة المنتج المحلي في مواجهة مثيله المستورد .

أ - إرتفاع سعر فائدة القروض البنكيه للمشروعات الصناعيه تتراوح حالياً في مصر بين ١٨٪ الي ٢٢٪ في الوقت الذي لا تزيد فيه عن ٦٪ الي ٨٪ في أوروبا وأمريكا . كما أن التعامل بسعر واحد للفائده تتساوي فيه كافة الأنشطه الصناعيه والزراعيه وحركة الأسكان والإنشاء والتعمير فيه تسطيح إقتصادي لا يتناسب مع التفاوت النسبي في أهمية تلك الأنشطه خلال المراحل المختلفه للنشاط الإقتصادي المحلي الذي يحمل في طياته التجاهل بل الأهمال التام لعنصر وفرة ونقص العرض والطلب والمخزون الراكد في كل من هذه الأنشطه وديناميكية دورة كل منها علي حده .

وقد كان الأجدي كما هو متبع في أوروبا علي سبيل المثال أن تتعدد وتتغير نسب الفوائد علي القروض طبقاً لنوع النشاط تنشيطاً وتحجيماً للأقبال عليه تبعاً لحسابات الوفره والنقص في العرض والطلب كما هو الحال في حركة البناء والأسكان ووفرة المعروض من المساكن ومدي زيادته عن الطلب عليه .

ب - يشتق من البند السابق خلو الجهاز المصرفي من وجود قنوات تمويليه تسمح بتمويل التملك العقاري والصناعي وأنتقال تلك الملكيه في يسر وسلاسة من مالك لآخر وأستقطاع أقساط السداد من الوعاء الضريبي الأمر الذي كان من شأنه إحداث حركة نشيطه متقلبه في سوق المال والأقتصاد نتيجه لزيادة القدره علي التملك في مجال الأصول الثابته ومايقابل ذلك من زيادة الموارد البنكيه علي كل من جانبي التمويل والتحصيل وإنعكاس ذلك علي الأنشطه الأقتصاديه سواء الصناعيه أو في مجال التشييد والبناء .

جـ - لازالت أسعار الطاقه في مصر خصوصاً الكهربائيه منها تقع بين أعلي الشرائح المعمول بها في العالم وليس أدل علي ذلك من أتجاه كثير من المصانع لإقتناء مولدات كهربائيه خاصه يعتمدون عليها في الأنتاج الرئيسي . والأعتماد علي الطاقه الكهربائيه القوميه كمصدر ثانوي في حالة تعطل المولدات الخاصه . وهو أمر له دلالته علي المستوي الأقتصادي بالأضافه لما يحمله من بعد سلبي علي المستوي الأستراتيجي اذ كيف يمكن تقبل الألتزام القومي للدوله في توفير البنيه الأساسيه اللازمه لأنطلاقه صناعيه في كافة الأتجاهات بينما يضطر أصحاب المصلحه أمام ضغط التكلفه الي التساوي مع الحلول المتواضعه المطبقه بالمجتمعات الصناعيه الثانيه التي لا تصل اليها مرافق الدوله من طاقه كهربائيه وخلافه .

أن التكلفه تبقي علي مر العصور أحد أهم العناصر الأساسيه الحاكمه في مجال التنافس بين الأنتاج المحلي والمستورد بل لعلها أهم العناصر علي الأطلاق . الأمر الذي لا يترك بديلاً أمامنا من إتخاذ ما مايلزم لتقليل تكلفة المنتج المصري الي أقل حد ممكن بما يسمح له ويمكنه من الصمود في مواجهة الأستيراد ويعزز من قدرته التنافسيه وهو الشرط اللازم والكافي لتحقيق هذه الغايه .

ثانياً : المواصفات القياسيه المصريه :

الأمر ليس بخاف من أن جميع دول العالم المتقدمه بدون أستثناء تستعمل حقها السيادي في وضع مواصفاتها القوميه الخاصه بها والتي من شأنها إيجاد ضوابط تعمل في نهاية الأمر لصالح إنتاجها المحلي مقابل الحد من استيراد الشرائح التي تشكل منافسة غير محموده لها . والأمثله علي ذلك كثيره لعل أبرزها المواصفات الأمريكيه للسيارات والتي كلفت ماركات عالميه من السيارات الأوروبيه التي لايتطرق الشك في تفوقها الفني مثل "مرسيدس" تكلفة اضافيه تتراوح بين ٢٥٪ . ٣٠٪ لكي تستوفي الأشتراطات الأمريكيه والتي لا يتوفر الكثير منها في الصناعه الأمريكيه ذاتها .

ومن ثم فإن الدعوه التي ينادي بها البعض من الأتجاه لتوحيد المواصفات المصريه مع المواصفات الدوليه يجب عدم النظر اليها بصورتها الأجماليه لأن مثل هذا التوحيد لا يجب أن

يكون بصورته الكامله ، فلا زالت وستستمر كل دوله محتفظه بالمعايير الخاصه بها والتي تحكم مواصفاتها القوميه بما يتلائم مع إحتياجاتها وطبيعة الخريطه الصناعيه الخاصه بها نوعاً وكماً وما يستتبع ذلك من طبيعه للقدرات الفنيه والظروف البيئيه والصحيه ودرجة الوعي وأنماط الأستهلاك السائده في كل مجتمع .

من هنا فأنه يجب أن يكون واضحاً أن التوحيد في العموميات المتصله بالمواصفات القياسيه الدوليه ليس له أن يتعدي ذلك ليطغي علي الملامح الخاصه للمواصفات القياسيه القوميه والأقليميه للدوله . ولوكان العالم مؤهلاً اليوم للعمل بمواصفات موحده بصوره مطلقه لما كانت هناك حاجه للأستمرار في عمل تلك الهيئات ، كما لم نسمع قط أن هناك إتجاهاً في دوله متقدمه واحده في العالم نحو إلغاء نشاط مواصفاتها إستناداً الي العمل بمواصفات دوليه موحده أو حتي إنتواء ذلك في المستقبل القريب .

وما أحوجنا في مصر الي نهضة شامله نتيجة لتحديث وتطوير المواصفات القياسيه المصريه لتلائم ظروفنا من المؤثرات والمتغيرات العالميه وأستكمال المواصفات التي لم تصدر بعد مع مسايرة العالم في نفس الوقت في اتجاهاته العامه نحو التشدد في كل ما يتعلق بصحة وأمن وأمان المواطن والحفاظ علي البيئه .

كما يجب الا يكون هناك لبس في أن المواصفات القوميه المصريه هي الوحيده التي يجب أن تكون أساساً لاستيراد السلع المختلفه متي تم اعتماد تلك المواصفات . كما أن السماح بالأستيراد عن طريق الهيئه العامه للرقابه علي الصادرات والواردات يجب أن يتم في حدود الألتزام بالمواصفات القياسيه المصريه وحدها متي صدرت وأصبحت ساريه بأعتبارها من الشروط الحاكمه (Regulatory Requirement) الا أن الأمر لا يمنع في حالة عدم وجود مواصفه قياسيه مصريه خاصه بسلعه أو مجموعة سلع بذاتها أن تعتمد مواصفه أو مواصفات أجنبيه مثل المواصفات البريطانيه والألمانيه والأمريكيه واليابانيه مع ضرورة التشديد علي فحص الرسائل الوارده والتي تتعلق بالأمن والأمان وصحة المواطن كل حاله بذاتهاوذلك بمعرفة جهة رقابيه رسميه ببلد المشأ يعتد برأيها كبديل للنظام المتبع حالياً من قبول شهادة عرفيه من المورد تشهد بالمطابقه للمواصفات وهي شهاده هشه لا يمكن الركون عليها .

ويمكن مرحلياً ولحين تضييق الفجوه في نقص المواصفات المصريه عن تغطية الكم الأكبر من السلع المستورده أن يتم اعتماد بعض المواصفات الأجنبيه والدوليه للسلع والمنتجات التي لا توجد لها مواصفات قياسيه مصريه محدثه مثل :-

- المواصفات التي تصدرهـا المنظمه العالميه (I.E.C) في مجال السلع والمنتجات الكهربائيه.
- المواصفات التي تصدرها المنظمه العالميه (I.S.O)
- المواصفات القياسيه الأمريكيه (U.L)
- المواصفات القياسيه الألمانيه (D.I.N)
- المواصفات القياسيه اليابانيه (J.S.)
- المواصفات القياسيه البريطانيه (B.S.)
- المواصفات القياسيه الفرنسيه (N.F)
- المواصفات القياسيه الأوروبيه الموحده (E.N)

مع دعم وتنشيط حركة الترجمه لتلك المواصفات لتصبح في متناول الصناع والمصدرين المصريين بالأضافه للمستوردين .

ثالثاً : الضرائب .

إن المستثمر الصناعي المصري يواجه الكثير من المصاعب علي عكس الأنشطه الأقتصاديه الأخري وبالتالي فأن مجال تفوقه لازال قاصر علي المجال المتوسط دون تخطي ذلك والدخول الي نطاق الأنشطه ذات الأستثمارات الكبيره وبالتالي فأنه مالم يتم توفير الحافز والتشجيع اللازم والكافي له علي غرار ماتوفره الدوله المتقدمه فإنه لن يتمكن من تخطي هذا الحاجز بل أن الكثيرين سيضطرون الي الأحجام علي المضي في الطريق الصناعي ويرتدون للعمل التجاري مما يحول النشاط الصناعي بأحتمالاته التصديريه الي نشاط استيرادي استهلاكي .

اذ أنه ليس من المعقول أو المقبول طبقاً لقوانين الضرائب المعمول بها حالياً أن تصل شريحة الضريبه علي صافي الربح في النشاط الصناعي الي ٦٥٪ فيما يتعدي تحقيق ربح قدره ٦٨ ألف جنيه . فلا يوجد خلاف في أن هذا يمثل عائقاً كبيراً ورئيساً في مواجهة الأستثمار في المجال الصناعي الذي يحتاج الي مراجعه موضوعيه وإعادة النظر في رفع هذه القيود عن المستثمر الصناعي تشجيعاً له علي تعظيم وتنامي دورة الذي نحن في مسيس الحاجه اليه .

وإذا كان المشروع الضريبي قد شجع بصفه عامه المشروعات بتخفيف الأعباء الضريبيه في بعض المجالات . الا أن هذا الأمر لا يعتبر كافياً لإحداث النهضه الصناعيه المرجوه . وفي هذا المجال يجب مراعاة إعفاء الأرباح الرأسماليه الناتجه من بيع أصول شركات قطاع الأعمال العام من الضريبه وعدم إعتبارها من قبيل الأرباح وذلك دون شروط مقيده حتي لا تستنزف الضريبه جانب من حصيلة البيع حتي يمكن توظيفها في المشروعات العملاقه التي تساهم في التنميه وإيجاد فرص عمل جديده .

كما يجب أن يراعي في هذا المجال ضرورة وضوح نصوص الأعفاءات الضريبيه وصراحتها تجنباً لإثارة المشاكل والخلافات بين مصلحة الضرائب والممولين خاصة وان النصوص الغامضه يتم تفسيرها دوماً لصالح مصلحة الضرائب ويتم إستجلائها قضاءا بعد جهد جهيد وسنوات من الخصومه تحل بعدها كحالات فرديه لا يمكن تعميمها علي الغير الا بعد الرجوع فيها الي الفتوي والتشريع بمجلس الدوله والخلافات مازالت محتدمه علي أمور حيويه وبديهيه لم تحسم بعد رغم شدة الحاجه الي ذلك نورد منها علي سبيل المثال لا الحصر ما يلي:-

- مدي جواز إعفاء الأرباح الرأسماليه التي يحققها المشروع خلال فتره الأعفاء الضريبي.
- مدي جواز ترحيل الخسائر المحققه خلال سنوات فترة الأعفاء الي سنوات الخضوع للضريبه .
- مدي إمكانية اعتبار فترة توقف المشروع لظروف قهريه أو حادث فجائي امتداد لفترة الأعفاء .
- تحديد بداية إعفاء شركات الأستثمار من ضريبة الدمغه النسبيه علي الأسهم .
- مدي إعفاء شركات الأستثمار من ضريبة الدمغه النسبيه المقرره علي زيادة رأس المال .

رابعاً: الجمـــارك .

إزدادت حدة الصراع في عالم اليوم وتعاظمت القوي التنافسيه بين كافة المنتجين للسلع والخدمات ومع تحرير التجاره العالميه وإقرار إتفاقية الجات يجب أن يكون شغلنا الشاغل - كما سبق أن أشرنا - هو تقليل تكلفة المنتج المحلي الي أقل حد ممكن .. وأمام هذا كله يجب تخفيض قيمة الجمارك علي جميع مستلزمات الإنتاج من الآت ومعدات وخامات وسلع وسيطه ... بل النظر في إعفائها تماماً .

ومع إقرارنا أن ايرادات الجمارك تعتبر من الموارد السياديه للدوله التي هي في مسيس الحاجه اليها ، ولكن أمام المتغيرات التي أشرنا اليها فأن الجمارك علي مستلزمات الأنتاج ووسائله ترفع من تكلفة المنتج المحلي . كما أن التهاون في حسم هذا الأمر سيؤدي مع غيره من العوامل الأخري الي إغلاق الكثير من المواقع الأنتاجيه غير القادره علي الصمود أمام المثيل المستورد الأقل سعراً ومن ثم فأن الخساره الأقتصاديه علي مستوي الدوله ستكون اكبر بكثير من إسهامات تلك المواقع في زيادة حصيلة موارد الجمارك علي مستلزمات ووسائل الأنتاج بل أن النمو الأقتصادي الصناعي المرتقب نتيجه لخفض مستلزمات الأنتاج وخاماته سيؤدي لنشاط تحويلي للأنشطه العشوائيه التي لا تتم تحت رقابة مصلحة الضرائب لتصبح ذات طبيعة صناعيه أكثر إنضباطاً مما سيسمح للدوله من تحصيل الأعباء الضريبيه المستحقه لها بصوره أفضل مما سيزيد الحصيله النهائيه المؤداه للدوله.

إن أحداً لا يريد لمصر أن تتحول الي سوق للسلع الأجنبيه علي حساب صناعتها الوطنيه وعلي حساب إنحسار فرص العمل والرزق التي توفرها هذه الصناعات لأبناء مصر .. في وقت تمثل فيه مشكله البطاله إهداراً كبيراً لطاقات الشباب .

كما لا نريد لمصر أن يتحول ويعتمد نشاطها الأقتصادي علي مجموعه من الوكلاء التجاريين الذين يغرقون السوق المصري بالمنتجات الأجنبيه وذلك

حتي لا يزداد الأغنياء غنا ، والفقراء فقرا

خامساً : قوانين العمل :

إننا في مسيس الحاجه الي مراجعة شامله وتطوير جذري لقوانين العمل التي صدرت في ظل نظام الحكم الشمولي وسيطرة الدوله علي وسائل الأنتاج لتناسب واقع التغير الحالي والمستقبلي وتتفق مع التحول من الأقتصاد الموجه الي الأقتصاد الحر ، وماينادي به من أن جودة الأداء أصبحت هي المقياس في اداء العمل وأنه لامكان في مجتمع الغد للتنابله الكسالي المتواجدين في مواقع العمل في غيبه من قياس معدلات الأداء وذلك لتحقيق التوازن الدقيق الذي يحكم العلاقه بين طرفي العمليه الأنتاجيه من عمال وأصحاب أعمال ، فكما أن أصحاب الأعمال عليهم - قبلوا أو رفضوا - أن ينزلوا لمحك المنافسه وقبول التحدي في مجتمع لن يقبل إلا الأقوياء فأن نفس القواعد لابد أن تنتقل بالأحري للعامل أيضاً .

أن دور الدوله من خلال قوانين العمل يجب أن يقوم علي أساس إعتبار الدوله كطرف محايد يري المصلحه العامه من منظورها العام بما يحقق المصلحه العامه ويحافظ علي الوفاق والعداله الأجتماعيه والأرتقاء بأداء الصناعه المصريه .

ولا يمكن أن نتصور تقدماً صناعياً دون إنضباط صناعي .. كما لا يتحقق الأنضباط في ظل قوانين عمل لا تجيز لصاحب العمل محاسبة العامل المقصر بما يتناسب مع درجة تقصيره .

إن تحول الدوله من نظام الأقتصاد الموجه الي نظام الأقتصاد الحر يجب أن يصاحبه تحول في قوانين العمل تتيح الفرصه أمام ممثلي أصحاب العمل وممثلي العمال للتفاهم علي شروط العمل والتفاوض في ذلك بما يحقق المصلحه المشتركه اذ أنه لن يستقيم النظام لحساب طرف علي طرف آخر لأن نجاح المجتمع الصناعي فيه نجاح للطرفين وفشله فيه خساره للطرفين أيضاً.

أن لدينا في مصر مشكلتين أساسيتين في هذا المجال - مجال العمل والعماله - الا وهما :-

أ - البطاله بمالها من ابعاد ليست بخافيه علي أحد ولاحل لها الا بالتوسع في معدلات تشغيل الأيدي العامله والأعتماد عليها كماً علي مختلف مستوياتها .

ب - الأنتاجيه بجوده عاليه وتكلفه منخفضه بما يشمل خفض العماله ضمناً ويجب في هذا المجال إعطاء الأولويه لتوفير فرص العمل في هذا السبيل لم يعد ممكناً تشجيع القطاع الخاص علي الأستثمار مع زيادة توفير فرص العمل الا إذا روعيت مصالحه بنفس الدرجه التي تراعي فيها مصالح الطبقه العامله وهناك الكثير من الدول الرأسماليه مثل المانيا الأتحاديه أفسحت المجال للتدرج في الأعفاءات الضريبيه أو في المنح والمزايا التمويليه أمام التدرج التصاعدي في تشغيل الأيدي العامله ، الأمر الذي أوجد مصلحه واضحه في اختيار التكنولوجيا المستخدمه للأيدي العامله بدلاً من الأخذ بالتكنولوجيا الموفرة لها.

لذا فأننا في حاجه الي قوانين عمل جديده تتوازن فيها المصلحه القوميه العامه التي تتمثل في مكافحة البطاله عن طريق تشغيل الأيدي العامله مع المصلحه الخاصه الراميه الي خفض التكلفه مع الألتزام بالأرتقاء بالجوده والأنضباط الصناعي .

ويمكن لقانون العمل الجديد أن يشترط حداً أدني للأجور والمزايا الأجتماعيه تاركاً كل ما هو خلاف ذلك لأتفاقيات العمل التي تتم بالتفاهم والتفاوض بين أصحاب العمل والعمال إذ أن سوق العماله وإحتياج أصحاب الأعمال ستخضع لقوانين العرض والطلب الأمر الذي سينتج عنه إيجاد مزايا متدرجه ترتبط ارتباطاً مباشراً بالأمكانيات الفعليه للعمال وذلك بصوره مرنه تتزايد تصاعدياً طبقاً لمستوي الأرتقاء في الأنتاج والأداء والجوده وهي معايير صناعيه حقيقيه بكل المقاييس .

سادساً : نقل التكنولوجيا وتمويلها :

لا خلاف أن هناك جهوداً كبيره تبذل في مجال التنميه ، ومع هذا فأن مؤشرات العائد من

تلك الجهود لازالت تؤكد علي عدم المردود النفعي لمجهودات التنميه قياساً علي الزياده المرجوه للأنتاج السلعي ومحدودية طاقاته الأنتاجيه في مواجهة الطلب المتزايد علي السلع والخدمات سواء كانت سلع استثماريه أو وسيطه أو أستهلاكيه بأسعار تنافسيه في ظل المتغيرات الدائره علي الساحه .. الأمر الذي أدي الي الزياده المستمره في الأعتماد علي الأسواق الخارجيه .

إننا لا زلنا نعاني من وجود فجوة كبيره في المصممين والمبدعين الصناعيين الذين يتركز جهدهم في تطوير السلع والمنتجات الصناعيه شكلاً ومضموناً ، صعوداً بها علي سلم التطوير والأبداع الصناعي بغرض رفع نصيبها من التسويق سواء علي المستوي المحلي أو العالمي .

إن واقعنا وحاضرنا الصناعي يؤكد حاجتنا الملحه الي تحديث قواعد الأنتاج والأعتماد علي الكثير من أدواتها التي لم يحسن استعمالها بعد ، نذكر منها علي وجه الخصوص نقل التكنولوجيا والأخذ بنظام الحل بالتبني وذلك بتبني حلاً شاملاً لمشكله صناعيه معينه ثبت نجاح هذا الحل في صورته المتكامله وكذا توفير عناصر التصميم والأبداع الصناعي سواء بنظام التفريخ أو الأستجلاب الداخلي أو الخارجي .

إن مصر لازالت في مرحله تعتبر بصفه عامه مستهلكه للتكنولوجيا والمعرفه الفنيه دون أن تكون صانعه لها ، حيث أن تطبيع وأستيعاب مواردنا البشريه الكبيره في مجال العلم والمعرفه لا زال محدوداً جداً ، كما أن نشاطنا في انتاج الالات والمعدات الأنتاجيه أمام ما هو مطلوب لازال محدوداً أيضاً ، ولا زالت المسافه كبيره بين توجيه استثمارات كافيه الي مجال البحث والتطوير العلمي وبين الحصول علي نتائج ملموسه في مجال التكنولوجيا وإستيعاب المعرفه الفنيه اللازمه لأنتاج الآلآت والمعدات بدلاً من استيرادها وبقي الأمر عند حد الأكتفاء بتشغيلها دون الأقتراب من منطقة استيعاب التكنولوجيا وتطويرها .

نحن وإن كنا نمر بمرحلة دقيقه في علاقة مصر داخلياً بأبنائها تجميعاً للإيجابيات الموجوده فيهم وبالعالم الخارجي سعياً وراء الحصول علي مكانه لائقه علي الخريطه الدوليه ، يجب علينا ألا نقيد أنفسنا بأي حال من الأحوال في التعامل مع فائض التكنولوجيا القديمه المتاح لنا حالياً والتي هجرها العالم، بل أصبح لزاماً علينا أن ننقل التكنولوجيا المتقدمه ونستوعبها الي أن نتمكن من تطويرها في مرحله لاحقه والأمر ليس بخاف من أن نقل التكنولوجيا له تكلفته الباهظه .

مطابع الأهرام التجارية . قليوب . مصر

وللدوله دورها الأساسي في تسهيل نقل التكنولوجيا وتمويلها وذلك إما عن طريق دخولها كطرف مفاوض علي مستوي الدوله لتوفير وإتاحة التكنولوجيا المناسبه واللازمه والضروريه لأحداث النهضه الصناعيه المنشوده أو عن طريق القنوات التمويليه ذات التكلفه المنخفضه أمام القطاع الصناعي ليستعملها، وكفي الصناعه الوطنيه ما تتحمله من مخاطر ومجازفة قد تتعرض له من جراء استخدام تكنولوجيا جديده منقوله لها دون سابق خبره

وبهذه الكيفيه فقط نستطيع أن نحصل علي موطيء قدم لنا فوق خريطة العالم الصناعيه إذ أنه لن يسمع لنا ما لم تتوفر لنا القدره علي إحداث تطوير نابع منا في بعض المجالات التي نتفوق فيها علي أقل تقدير.

لذا فلا خلاف من أن الدوله هي القادره والمنوط بها تحمل هذا الدور الهام في المرحله الراهنه وذلك بنقل التكنولوجيا وتمويل ذلك إنطلاقاً من أن حوافز مثل هذا التطوير لا تكون مغريه في البدايه لأصحاب الأعمال كما لا تتوفر لديهم تكلفه الحصول علي التكنولوجيا ، وذلك الي أن تظهر نتائج نقل التكنولوجيا بمساهمه تمويليه من جانب الدوله في أداء تكلفتها الأمر الذي سيؤتي بآثارة الأيجابيه من فتح لمجالات جديده في التسويق وخلق لفرص عمل جديده وتعمير لمناطق مستحدثه وأستخدام لخامات محليه مما سيؤدي لتوزيع أفضل للخريطه السكانيه تبرز النشاط السكاني حيذا في المناطق الناميه وتعظم دوره .

ويمكن الأشتراك في عمليه نقل التكنولوجيا من خلال اتحاد الصناعات والغرف الصناعيه بالأستعانه بالخبراء المحليين والعالميين للمساهمه في تطوير الصناعه المصريه.

ومما لا شك فيه أن عملية نقل التكنولوجيا بجانب الهدف الرئيسي منها وهو إحداث تنمية إقتصاديه شامله تعتمد علي الثوره الفنيه التي لا تتحقق إلا بأستيعاب وتطويع التكنولوجيا الفنيه الا أن هناك الكثير من الإيجابيات سيظهر أثرها مصاحباً ولاحقاً لهذه الخطوه مما سيؤدي الي أن نتحول في غضون سنوات قليله من مستهلكين للتكنولوجيا الي منتجين لها . اذ أنه من المنطقي أن التعامل في التكنولوجيا سيحفز مجالات ربط العلوم الأكاديميه بالمجالات التطبيقيه لها مما سيضع جهات البحث العلمي مع أطراف المعرفه الفنيه ومستخدمي التكنولوجيا في مجال وثيق من الترابط والتكامل ، مما سيشكل قاعده علميه عريضه قد تتصل اتصالاً وثيقاً بالقواعد الأنتاجيه من خلال رؤيه قوميه شامله .

سابعاً : التعليم والتدريب.

لن تكتمل مسيرة التقدم بغير إطلاق لقدرات الأنسان المصري وتحويل اكبر عدد من أبناء هذا الشعب الي مشاركين بالعمل في قضيه زيادة الأنتاج والأرتقاء بجودتها ، هذا الأمر في حد ذاته لا يعتبر مستعصياً المنال اذا أخذنا في الأعتبار أن التدريب بمفهومه الحديث هو عمليه مستمره ومتصله طوال مراحل العمر الوظيفي للفرد وطوال استمرار المؤسسه في العمل وأن هذا الأمر يعتبر ضرورياً لكل مؤسسه لمقابلة متغيرات المستقبل في منتصف الطريق للتعامل معها دون أن تتخلف عن اللحاق بها .

من هذا المنطلق بات ضرورياً أن يتم التوسع أفقياً ورأسياً في أنشاء المراكز التدريبيه والتأهيليه مع تطبيق النظام الكودي في التأهيل الفني ويبقي مؤيداً لذلك اتجاه الحقيقه الثابته من آن الأستثمار البشري هو أفضل انواع الأستثمار سواء علي مستوي الدوله أو مستوي المؤسسه أو مستوي الفرد.

ثامناً : الصناعات الصغيره .

من المعلوم أنه لا يمكن لمجتمع صناعي أن يتقدم دون الأعتماد علي قاعده متكامله من الصناعات الصغيره تتفاعل مع المجتمع الصناعي أخذاً وعطاءً حيث انها بالأضافه لدورها الهام كصانع أساسي لأقتصاديات المجتمع وكوحدة تفريخ لا تنضب لتنمية المهارات الصناعيه لدي الأفراد على مختلف التخصصات ودرجات المهاره فأنها تؤدي دوراً يفوق ذلك أهميه الا وهو دورها كصناعه مغذيه لصناعات التجميع والصناعات المتكامله والتي بدونها لا تقوم للصناعه قائمه ، ولا يخفي علي أي محلل صناعي من أن يصل لحقيقه أن أحد أهم أسباب إعاقة الصناعه في مصر إنما خلو الساحة من الصناعات المغذيه بحيث تضطر الصناعات الكبيره للأعتماد على نفسها في إستيراد تلك المكونات أو بتصنيعها ذاتياً مما يخرجها عن نطاق تخصصها ويدخلها في دوائر مضنيه من الأعباء الإقتصاديه والتمويليه .

أما الدور الأجتماعي الذي تؤديه الصناعات الصغيره فيتمثل في مساهمتها في توزيع الدخل القومي توزيعاً عادلاً بالأضافه لطبيعة دورها الإيجابي بالبعد بعمالتها عن مجالات الأنحراف الناتج من فائض الوقت المهدر الذي تتعرض له الأيدي العاطله عن العمل . وفي صناعات مثل الغزل والنسيج وصناعات السجاد فأننا نجد أن كثيراً من المراحل الصناعيه تتم في المنازل والقري التي تتحول تدريجياً الي وحدات من الأسر المنتجه .

إلا أن الصناعات الصغيره في مصر تعاني من الكثير من المشاكل رغم ما تبذله الدوله من جهود في هذا المجال .

فبالأضافه لخلو الساحه أمام الصناعات الصغيره من أي مجال للتوجيه الفني الذي من شأنه إرشاد وتوجيه تلك الصناعات الي ما تحتاجه من معلومات فأن هناك مشاكل أخري لا تقل أهميه عن ذلك منها الخلل في انتظام حصولها علي الخامات المناسبه سواء من حيث السعر أو التوقيت المناسب وعدم الألمام بدرجة كافيه بالمواصفات الحاكمه لكل منتج ،وكذا قلة الدرايه بمستويات الدقه المطلوب توافرها بالآلآت والمعدات التي تستعملها ، وبعدها عن مصادر الصيانه الفنيه ووسائل المعايره والقياس المطلوب توفيرها دورياً وبعد كل صيانه ، ونقص المباديء الأساسيه في الأداره والتنظيم ، والتخلف الذي يسودها في مجال التسويق والتوزيع والتغليف وبعدها كليه عن مفاهيم الإنضباط الصناعي والمهني.

لا خلاف اذاً علي أهمية وحيوية دور الصناعات الصغيره وأثره علي التنميه الصناعيه والأقتصاديه والأجتماعيه ، فالدول التي حققت نمواً سريعاً هي تلك التي تبنت اطاراً عاماً ناجحاً للسياسه التي تنهض بالصناعات الصغيره ، ولنا في تجربة الهند نموذجاً يحتذي به .

فقد عملت الهند علي نشر الصناعات الصغيره في كافة الأنشطه الصناعيه وأنشأت لها المؤسسات شبه الحكوميه والخاصه التي تخضع لأشراف الدوله مما أتي بأعظم النتائج .

وتنتج المصانع الصغيره في الهند التي لا يزيد عدد العماله فيها عن عشرة أفراد حوالي ٣٨٪ من أجمالي الأنتاج الصناعي وتتمثل الصناعه بها ٥٠٪ تقريباً من إجمالي الأيدي العامله الصناعيه .

وفي دوله ناميه تقدمت مؤخراً صناعياً مثل كوريا الجنوبيه نجد أن الصناعات الصغيره بها تحقق ٣٥٪ من إجمالي صادرات البلاد .

وإذا إنتظرنا سنوات قليله فسنشهد إنطلاق المارد الصيني في صحوه إقتصاديه غير مسبوقه في تحقيق لارقام صادراتها معتمده إعتماداً رئيسياً علي الصناعات الصغيره رغم حواجز اللغه والتقاليد وقيود العمله وبعد المسافات .

ويمكن للدوله دعم الصناعات الصغيره من خلال :

١ - الدعم المالي :

وذلك في اطار سياسة قوميه عامه وثابته محددة المعالم نقوم بتنفيذها من خلال بنوك التنميه الصناعيه ، اذ أن حل مشكلات التمويل سوف يساهم في حل مشكله الحصول علي الخامات والآلآت الملائمه سواء كانت تنتج محلياً أو يتم استيرادها من الخارج . وقد تتجه تلك البنوك الي شراء الخامات والالآت علي نطاق موسع مستوفيه شروط الجوده ومناسبه السعر، وتشوينها في مجمعات توضع تحت تصرف الصناعات الصغيره وأحتياجاتها بما يجنبها الخوض فيما تجهل من عمليات إستيراديه وتمويليه لا دراية لها بها .

٢ - توفير قاعدة للبيانات :

لتكون في خدمة تلك الصناعات خاصه فيما يتعلق بكيفية الحصول علي خاماتها والآتها والأسواق الداخليه والخارجيه ، والمواصفات القياسيه الفنيه الخاصه بالمنتجات والخامات .ووسيلة الحصول علي وسائل الدعم المختلفه سواء كانت تمويليه أو تسويقيه أو فنيه .

٣ - العمل علي رفع مستوي العماله فنياً ومهنياً:

لا شك أن الأنضباط المهني والكفاءه الفنيه محوران لا غني عنهما لرفع قيمة العماله ومردودها علي العمل اذ أن الأستثمار الصناعي لن يتقدم دون الأعتماد علي عماله فنيه ذات

مستوي مهني مناسب وتتمتع بروح الأنضباط ، هذا الأمر في حد ذاته سيؤتي بأثره المطلوب في توفير فرص العمل للعماله المحليه داخل البلاد وفتح باب العمل بها بالخارج مع تمكين تلك العماله من مستوي أفضل في الأجور . لذا فأنه يتعين أن يواكب التطور الصناعي المنشود تطور سريع في السياسه التأهيليه والتدريبيه لملاحقة هذه التغيرات بنفس درجة التسارع مع أعطاء الأهميه اللازمه للإلتزام بنفس نوعيات التأهيل المهني بأستعمال نفس البرامج بأرقامها الكوديه المطبقه عالمياً.

٤ - التسويق .

يجب أن تمد الدوله يد المعاونه لتلك الصناعات الصغيره من خلال رؤيه قوميه توجه مسارها لتصبح صناعات مغذيه من ناحيه وتوجيهها لسد حاجه الأسواق والمستهلكين من ناحيه أخري والوصول بالجانب المتفوق منها للدخول في المجالات التصديريه .

٥ - الدعم الفني .

يجب أن توفر الدوله لتلك الصناعات إمكانيات التطوير سواء الفني منها أو الأداري أو التمويلي عن طريق توفير إمكانيات تقديم المشوره اللازمه لها في حل مشكلاتها من خلال مؤسسات إستشاريه وتنمويه خاصه تخضع لإشراف الدوله ، علي أن تشمل تلك الخدمات المشوره التي تمكنها من حل مشكلات الضرائب والجمارك وقوانين العمل .

الخلاصـــه

تمر مصر بمرحلة تحول كبيره في تاريخها المعاصر قد أصبحت علي مشارف القرن الحادي والعشرين ، في مواجهة متغيرات عالميه وتحديات غير مسبوقه النظير ، الأمر الذي يستلزم معه شحذ كافة الأمكانيات وتعديل المسارات السياسيه والأقتصاديه حتي نتمكن من اكتساب مكان لائق لمصر في عالم اليوم الذي تحكمه معايير القوي الأقتصاديه .

وأعترافاً بأن الأقتصاد هو عصب الحياه في عالمنا المعاصر وهو العنصر الحاكم للقوه ، وإنطلاقاً من حرص الدوله علي إحداث تنميه شامله تهيىء للأنسان المصري حياة كريمه تأتي التنميه الصناعيه علي رأس قائمة الأولويات بأعتبارها المنفذ الرئيسي لأرساء قواعد الأنتاج وتنمية القدرات التصديريه وبالتالي الخروج بأقتصادنا القومي من الدائره الأقليميه المحدوده .

من هنا تأتي أهمية بحث مستقبل الصناعه المصريه في مواجهة التغيرات المحليه والدوليه نهوضاً بها وإرتقاء بأدائها دعماً لدورها وقدرتها علي البقاء والمنافسه .

وقد تعرض البحث في مستقبل الصناعه المصريه بالتحليل والدراسه للمشكلات المعاصره من واقع المشكلات المختلفه التي تعترض مسيرة الصناعه المصريه للعمل علي حلها وتحقيق الأنطلاقه المنشوده .

وقد تلخصت تلك المشكلات التي تتناولها الدراسه فيما يلي :

١ - ارتفاع التكلفه .

٢ - قصور المواصفات القياسيه المصريه بوضعها الحالي وضروة تطويرها في أسرع وقت لتمارس دورها كأداه سياديه حاكمه في حماية الصناعه الوطنيه أمام سياسه الأغراق بالسلع المستورده .

٣ - قوانين الضرائب .

٤ - قوانين الجمارك .

٥ - قوانين العمل .

٦ - نقل التكنولوجيا .

٧- التعليم والتدريب الفني .

٨ - مشكلات الصناعات الصغيره .

وخلصت الدراسه التحليليه لتلك المشكلات في ضرورة ازالة العوائق التي تعترض الصناعه المصريه ووجهت الي الأخذ بالتوصيات التاليه :

أولاً : إعادة النظر في سعر فائدة القروض البنكيه للمشروعات الصناعيه والأخذ بمبدأ تعدد أسعار الفائده تبعاً لنوعيات الأنشطه المختلفه وكذا تخفيض أسعار الطاقه الكهربائيه .

ثانياً :تطوير وتحديث المواصفات القياسيه المصريه واستكمالها لتؤدي دورها كأداه سياديه لحماية الصناعه المصريه .

- أعتماد المواصفات الأجنبيه والعالميه للسلع والمنتجات التي لم تصدر بشأنها مواصفات قياسيه مصريه .
- تنشيط حركة الترجمه للمواصفات العالميه للأسترشاد بها في خدمة الصناعه المصريه .
- الالزام بالمواصفات المصريه بالنسبه للسلع المستورده دون غيرها بحيث تشكل خطاً مانعاً أمام احتمالات الأغراق الخارجي للأسواق المحليه والمنافسه غير المشروعه.

ثالثاً : مراجعة قوانين الضرائب والأعفاءات بحيث تعمل علي تحفيز المستثمرالصناعي وتشجيعه .

رابعاً : مراجعة قوانين الجمارك بحيث يتم إعفاء مستلزمات الأنتاج من خامات وسلع وسيطه وكذا وسائل الأنتاج من الآت ومعدات وعدم تخفيض الجمارك علي السلع والمنتجات المستورده المنافسه .

خامساً : مراجعة قوانين العمل وتطويرها وإحداث توازن بين المصلحه القوميه العامه التي تتمثل في مكافحة البطاله ومصلحة أصحاب الأعمال في زيادة الأنتاجيه والأرتقاء بجودة الأنتاج المحلي وخفض تكلفته .

سادساً: تيسير نقل التكنولوجيا ومشاركة الدوله في تمويل ذلك .

سابعاً : تعظ م دور التدريب والتعليم من خلال سياسة قوميه تعمل علي اطلاق قدرات الأنسان المصري وإستثمار الموارد البشريه الأستثمار الأمثل . والنظر الي العامل البشري بأعتباره المدخل الرئيسي لسياسة التنميه الناجحه .

ثامناً : الأهتمام بالصناعات الصغيره وأتخاذ كافة الأجراءات اللآزمه والكافيه لتعظيم دورها الرئيسي في دفع عجلة الصناعه والأقتصاد وقدرتها علي حل الكثير من مشاكل المجتمع .

راجين بذلك أن نكون قد قدمنا دراسه تحليليه لواقع الصناعه في مصر وصولاً لما يجب أتخاذه من أجراءات تصحيحاً لمسيرتها وتأهيلاً لها للدخول للقرن الواحد والعشرين لتواجه المتغيرات الدوليه متعامله معها من واقع النديه .

والله ولي التوفيق .

دكتور مهندس نادر رياض